Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المفارقة النحوية في مدونة النحو التقليدي (بين التقعيد والقاعدة)

The grammatical Paradox in the traditional grammar code

(Between production and rule)

عبد الهادي جمال الدين Abdelhadi Djamele Eddin
د/ خلف الله بن علي Khalfallah Benali
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي -تيسمسيلت- (الجزائر)
(Centre Universitaire Ahmed ben Yahia Al-Wancharissi -Tissemsilt- (Algérie
الإيميل: a.d.a.01@live.fr

تاريخ الاستلام : 2018-11-27 تاريخ القبول : 2019-02-19

ملخص:

يُعَدُّ مُصطلحُ "المفارقة النَّحوية" من المصطَلحَات الَّتي شاعَ تَدَاولها في الدَّرس النحوي المعاصر، تماشيا مع "المفارقة البلاغية" في الدرس الأسلوبيّ، إلَّا أنَّها لا تحمِلُ الدَّلالة نفسها فَأُسْلُوبِيًا تُعدُّ تقنيَّة شعريةً وظَاهرةً فنيَّةً، وفي النَّحو تُطلقُ على ظواهر منهجية/لغوية يَتَبَايَنُ مضمونها عن الأُطُر النَّظرية والمنهجيَّة الَّتي بُنِيَتْ عليها قضَايَا النَّحو العربي، وهي لا تخرج عن ضَرْبَيْنِ اثنين "مفارقة التقعيد النحوي" و"مفارقة القاعدة النحوية".

الكلمات المفتاحية: المُفَارَقَةُ؛ النَّحْوُ التَّقْلِيدِي؛ المُفَارَقَةُ النَّحْوِيَّةُ؛ مُفَارَقَةُ التَّقْعِيدِ النَّحْوِيّ؛ مُفَارَقَةُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ.

Abstract:

The term "Grammatical Paradox" is one of the terminologies that has become much used in contemporary grammar lesson, In line with "The Rhetorical Paradox" in stylistics, but it doesn't contain the same connotation, stylistically it means a Poetic and Aesthetic technique, either in Arabic grammar it means a methodological and linguistic phenomenon that violate the Traditional Grammarians theoretical frameworks, and they all enter under two types grammatical production paradox, Grammatical rule paradox.

Keywords: paradox; traditional grammar; grammatical paradox; grammatical production paradox; Grammatical rule paradox.

مدخل:

إن مصطلح المفارقة النحوية ليس مصطلحا تقنيا لظاهرة فنية، أو أسلوبا جماليا -في نظر النحاة التقليديين-؛ كما هو الحال في الدرس البلاغي، إذ ليس المراد به ذلك الأسلوب المراوغ المبني على تناقض المعنى، أو تلك الإضافة الجمالية التي يمارِسها المُبدِع أثناء سعيه لتحقيق قيمة جمالية وتعبيرية لعمله الأدبي وإنّما يطلق على **عدّة ظواهر منهجية/لغوية يتباين مضمونها عن النظريات النحوية المعيارية؛ ومنهج النحاة التقليديين في التقعيد للعربية**؛ حيث تُخَالِف الأصول النحوية ومعايير صناعتها؛ المساهمة في بناء قضايا النحو العربي، وذلك بشذوذها عن القاعدة التي تعدّ حكما عاما لها، لتشارك بهذا المفارقة البلاغية في معناها الواسع وفي خصيصة من خصائصها وهي التناقض.

وهي بهذا تشترك مع المفارقة البلاغية في صفة جوهرية؛ أنْ بُنِيَ كلاهما على التناقض، وهذه الصفة هي ما وضع الدرس النحوي التقليدي في حرج منهجي؛ تتضارب فيه القواعد وتتباين رغم استحضار آلية التقدير والتأويل لتبرير أحكامه، ورغم استحداث "ظاهرة المسوغات" لإجازة بعض ما لم يتوافق مع قواعده من كلام العرب، وسبب هذا نظرتهم للتراكيب

دون مراعاة الدلالة التي يمكن أن تنتج عن النص الذي يتسم بالسلامة النحوية في نظرهم.

- من هنا جاء المقال ليعالج الاشكالية التالية:

- هل المفارقة النحوية مجرّد ظاهرة منهجية/لغوية؟ أم أنها ثغرة في مدونة النَّحو التقليدي؟

إنّ المتمعّن في المفارقة النحوية يجد أنها لا تخرج عن ضربين اثنين؛ **مفارقة التقعيد النحوي ومفارقة القاعدة النحوية.**

وقبل الشروع في إيضاح مفهوم هذه المفارقات والتمثيل لها، وجب تبيين مفهوم كلٍّ من **"القاعدة"** و**"التقعيد"** والفرق بينهما، وذلك ليتضح هذا التقسيم للقارئ وسببه.

2. القاعدة النحوية:

تتبوأ القاعدة النحوية مكانة رفيعة عند علماء العربية؛ من حيث إنها ترسم معلما ينير سبل الخطباء والكتاب في طريقهم نحو الفصاحة والبيان، لذا سعى النحاة منذ القديم للعمل على دقّها وضبطها، حتى يسهل تعاطيها والعمل بها، ويؤمَنَ اللبس من جانبها.

1.2 مفهومها:

1.1.2 لغة: إن للفظ القاعدة في لغة العرب استعمالات متعددة، غير أن معظمها يدور في فلكِ معنًى واحد وهو: الأصل و الأساس.

ذكر صاحب اللسان القَاعِدَة فقال: « القَاعِدَة أَصلُ الأُسّ، والقَواعِدُ: الإِساسُ، وقواعِد الْبَيْتِ إِساسُه، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ﴾(البقرة/127)، وفيه﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾(النحل/ 26)»[1].

« قَالَ الزَّجَّاجُ: القَواعِدُ أَساطِينُ الْبِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه، وقَواعِدُ الهَوْدَج: خَشَبَاتٌ أَربع مُعْتَرِضَةٌ فِي أَسفله تُرَكَّبُ عِيدانُ الهَوْدَج فِيهَا، قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: قَوَاعِدُ السَّحَابِ أُصولها الْمُعْتَرِضَةُ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ شُبِّهَتْ بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ»[2].

والقواعد من النساء: «جمع قاعد، وهي المرأة الكبيرة المسنة»[3]، وسميت قاعدا: لقعودها عن الحيض والولد.

وَهِيَ قَاعِدٌ: انْقَطَعَ عَنْهَا، وَالْجَمْعُ قَواعِدُ، وقال الزجاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾(النور/ 60)، هن اللائي قعدن عن الزواج[4].

2.1.2 اصطلاحا:

تتجاذب القاعدة النحوية في تعريفها الاصطلاحي ثلاثة مصطلحات رئيسة؛ كثيرًا ما تتكرّر على ألسنة أهل الاختصاص عند معالجتها؛ وهي: **القضية والحكم والأمر**:

- فاعتِبَارُهَا **<u>قضية</u>** قد ورد في عدة تعريفات، منها تعريف الشريف الجرجاني(ت816هـ)؛ حين قال: «القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»[5]، و«قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها»[6].

ويوجد في التعريفات الحديثة من يرى القاعدة: «قضية كلية تدخل تحتها جزئيات كثيرة وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة .. والقاعدة إما أن تنطبق على جميع الفروع التي تدخل تحتها .. وإما أن تشمل غالبا الجزئيات أو أكثرها»[7].

- أما **أمرًا**، أتى ذكره في تعريفات شتَّى، منها ما ذكره الفيومي(ت 770 هـ) في معجمه بأنها «الأمر الكلي المنطبق على جزئيات»[8].

ونقل ابن النجار (ت972 هـ) عن السبكي (ت756 هـ) قوله: «أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها»[9].

- وأما **حكمًا**، فقد ورد في قولهم: «حكم أكثري ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه»[10] أو هي: «حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه»[11].

وبمعناها الواسع: هي «جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي؛ وتعدّ قانونا أو معيارا ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكِّن متعلّم اللغة من غايته»[12].

2. 2 شروط القاعدة النحوية (عناصرها):

للقاعدة ثلاثة شروط هي المحدِّدُ لما يجب أن يكون عليه مضمونها، وهي:

1.2.2 العموم: وهو أن تستوعب كل العناصر المشاركة لها في الحكم؛ جامعة لها، «فتكون بذلك متتابعة؛ يتبع بعض فروعها بعضا في الحكم الجامع، مستمرة التتابع غير متوقفة، جارية في سريانها وانطباقها؛ أي كلما جدَّ من الحوادث ما هو نظير لجزئياتها إلا واندرج معها في حكمها الجامع، مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها»[13]، وهذا ما دفع النحاة التقليديين للسعي خلف اطّراد قواعدهم –وهو المطلوب..

2.2.2 التجريد: وهو شمولية القاعدة على حكم مجرّد؛ غير مرتبط بجزئية بعينها؛ أي: « أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعيا جامعا مستوعبا صالحا للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلته من غير أن يكون خاصا ببعضها دون البعض؛ لأنه إذا كان خاصا بعين الجزئية لا بموضوعها وعلتها لم تقم حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك»[14]، من هنا كان التجريد هو ما يكسب القاعدة النحوية الاستحقاق.

3.2.2 إحكام الصياغة وجودة السبك: لهذا العنصر دور هام في إكساب دلالة القاعدة النحوية قوتها؛ ومدى استيعابها للجزئيات وانطباقها على الأمثلة المشتملة عليها والمتحققة فيها، ولتبلغ ذلك وجب صياغتها في عبارة هي أوجز وأدقُّ ما يكون؛ ذات قدرة على تحديد الشمول والعموم والاستغراق؛ حتّى يسهل حفظها واستيعاب دلالاتها، يقول صبحي الصالح (1926م – 1986م): «ولما أصابت العربية حظًا من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها، وأبرز خصائصها، بل سرُّ جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل، المعوضة عن السليقة»[15].

3. التقعيد النحوي:

مفهومه: يعتبر التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث، أسَاسُها وصفُ العلاقات المتشابهة في قانونٍ هو المقصد الذي ينتهي إليه التقعيد و غايته و هي القاعدة[16]، ويكون بضم شعث المسائل تحت قواعد جامعةٍ؛ تبنى « على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل ووضع المطرد منها في صورة قانون، أو ما يعبر عنه بالقاعدة النحوية»[17].

ويعرفه عبد القادر المهيري بأنه: جملة «الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم، بحصر الثوابت فيها و غض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامنا للتبليغ في كل الحالات، ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال صادرا عنه موفرا لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكِّنًا المتكلم من دليل يقتدي به ومرجع يحتكم إليه ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي..»[18].

4. بين القاعدة والتقعيد:

بعد تطرقنا لمفهوم التقعيد والقاعدة وجب علينا الإشارة إلى الفرق بين المصطلحين؛ كونه ضرورة منهجية يقتضيها التفريق بين العلم ووسائل إنتاجه ونقده، وأن الكثير من الدراسات تخلط بين المصطلحين؛ ومن هنا اختلفت القاعدة عن التقعيد؛ حيث إنّ هذا الأخير يهدف إلى «تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد»[19]، إذًا فالقاعدة بيانٌ للنظام النحوي، والتقعيد منهجٌ للنحاة يسلكونه في سبيل الوصول إلى ذلك، حيث يمثل طريقة بحثية في أساسها و مرجعها[20].

كما يمكن القول: إنّ التقعيد «عملية وضع القواعد، أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية، وجعلها أحكاما كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة .. أما القاعدة فهي هناك في اللغة شئنا أم لم نشأ، أدركها الناس أم لم يدركوها، وتتحقق القاعدة المعنية في الظواهر اللغوية التي تسلك مسلكا عاما واحدا مطردا، والتي تتماثل في السلوك في سياقها المعين وتقوم بوظائف واحدة»[21]، أو باختصار شديد وشرح مبسط التقعيد وسيلة والقاعدة غاية.

5. المفارقة النحوية:

1.5 مفارقة التقعيد النحوي:

لم نقف على مفهوم مفارقة التقعيد النحوي في جملة الكتب التي وقفنا عليها؛ فحاولنا وضع مقاربة مفاهيمية بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة؛ ومنه توصلنا إلى ما مفاده أن: (**مفارقة التقعيد النحوي هي مخالفة معايير التقعيد التي وضعها النحاة التقليديون أثناء تقعيدهم للظواهر اللغوية؛ ومخالفة المنهج المتبع في الوصول إلى الأحكام وتوجيهها**)، بمعنى استغناء النحوي عن المعايير المنتخبة التي اتخذها النحاة منهجا علميا أثناء نسج القاعدة.

وفيما يلي سندرج بعض الأمثلة عنها.

1.1.5 مفارقة التقعيد المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي، وهي نوعان:

أ:مفارقة التقعيد التأصيلي المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي: والأصل: التأصيل بالاعتماد على لغة العرب المشتركة النموذجية الأدبية[22].

لقد مرّ الدرس النحويّ منذ نشأته بمشاكل عويصة؛ لعلَّ أعظمها أثرا خلط النحاة التقليديين بين المستويات المتباينة للأداء اللغويّ، وقد نجم عن هذا تعقد الدرس النحويّ وتفرع مسائله؛ ليصل إلى ما وصل إليه اليوم؛ حيث انتهى به المطاف في بطون موسوعات وكتب عظام، وهذا ما يحملنا على طرح سؤال مهم: هل نظر النحاة التقليديون للغات العرب ولهجاتها على أنها ذات مستوًى واحد؟، أم أن للغة مستوى متباين عن اللهجة؟

والناظر في كتب النحو يرى الإجابة متجليةً أمامه؛ وهي أنّه لا فرق بين اللغة واللهجة عندهم؛ ففي «تقعيدهم لقواعد العربية لم يقتصروا على مصدر واحد؛ وهو لغتها المشتركة النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر»[23].

وهذا بالرغم من اشتراط نقل اللّغة عن قبائل ست محدّدة؛ لا يُحَاد عنها، باعتبارها منهل الفصيح ويتوفر فيها شرط السليقة والفصاحة؛ وتوافق تحديدهم الزماني والمكاني؛ وتبنّوا ذلك منهجا في التّقعيد لأصول النحو، وقد أشار السيوطي لهذا ناقلا عن الفارابيّ (ت 339هـ) قوله: «والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[24]، أي أُقتُصِرَ على البادية دون الحضر، إلا أن هذا أهمل.

بل ورأى تمام حسان -من المحدثين- أن معايير النحاة في انتقاء المادة اللغوية -على ما ذهب إليه الفارابي- معايير ملفقة؛ كان لها أثر سلبي على المعنى النحوي والصرفي على حدٍّ سواء[25]؛حيث لم يلتزموا بها عمليا.

وقد نتج عن عدم تفرقتهم بين القبائل التي استقرّ عندهم فصاحتها وبين باقي اللغات وبين البدو والحضر في الاستشهاد ما لا يحمد عقباه؛ وهو عدم التفرقة بين مستويات اللغة والخلط بينها، وجعلها بمستوياتها المتباينة ولهجاتها المتنوعة على صعيد واحد، وبنوْا أصول النحو عليها، يقول علي أبو المكارم: «ولكن ثمة خطأً أساسيًا وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدونوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا ودونوا، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه "عربيةً"، ونسوا شيئًا مهمًا وخطيرالأثر، وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات، وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية، فإنهم لم يقفوا كثيرًا عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها»[26].

ولسلوك هذا المنحى أثرٌ سلبيٌّ في دراسة اللغة المتعدّدة المستوى المتنوّعة الأسلوب، لذا لا يكاد الدارس يجد بابًا من أبواب النحو إلا ويلمس فيه -بشكل أو بآخر- أثر اللهجات القبلية.

<u>ومثاله</u>: عَمَلِيًا: ثبوت استشهاد سيبويه بشعراء من الحضر، كشعراء بكر، وتغلب، وعبد قيس وإياد، وغسان، وقضاعة[27].

نحويا: استعمال "لعلَّ" لجرّ الاسم: «والجر بهَا لُغَة عقيلية حَكَاهَا أَبُو زيد والأخفش وَالْفراء»[28] وهذا خلاف المشهور. ، وشاهدهم في ذلك قول كعب بن سعد الغنويّ:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرة لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ[29]

- إعمال " إنْ" عمل "ليس": «أَجَازَ الْكسَائي والمبرد إعمالها عمل لَيْسَ وَقَرَأَ سعيد بن جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾(الأعراف/194)؛ بنُون مُخَفّفَة مَكْسُورَة لالتقاء الساكنين وَنصب "عبادا" و "أمثالكم" وَسمع من أهل الْعَالِيَة إِن أحد خيرا من أحد إِلَّا بالعافية وَإِن ذَلِك نافعك وَلَا ضارك ...»[30].

ب: مفارقة التقعيد التفريعي المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي: والأصل: التفريع بالاعتماد على لغة العرب المشتركة النموذجية الأدبية.

لقد فرض النحاة التقليديون على أنفسهم نقل اللّغة عن قبائل ست محدّدة-كما ذكر-،إلا أن المتأمل في كتب النحو التقليدي يجد أن القواعد لم تكن مخلصة للمستوى المطلوب؛ الذي حُصِرَ في القبائل الست فقط، كما لم تقتصر في تفرّعاتها التي تعدّ أكثر دقة وتجسيدا للظاهرة اللغوية على ذلك، وإنما تعدّتها إلى مستوى أدنى يعدّ من قبيل اللهجات، دون التفريق بين القبائل المحتجّ بها والمستبعدة.

من هنا هُمّش شرط الفصاحة والاطّراد؛ بل وقُعِد لما دونهما؛ ليفارق بذلك التقليديون المنهج المحدد للاحتجاج للغة، دون مراعاة درجة فصاحة اللغة ومستواها، وفرّعوا القواعد الأصل-المبنية على الفصيح من لغات العرب- بالاعتماد على الأقل فصاحة أو غير الفصيح كشاهد نحوي، في رحلتهم لتطوير النحو وقواعده، وكلٌّ له أسبابٌ حملته على ذلك، لعلّ أهمها عجزهم عن تأويلها وإدراجها تحت لواء قاعدة المطّرد.

ومثاله: ما أدرجه ابن الانباري(ت577هـ) على أن الفراء احتجّ فقال: «وذلك لأن **"مذ"** و**"منذ"** مركبتان من **"مِن"** و **"ذُو"** التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة»[31]، يبغي بذلك لغة طيء، وليست بالشهرة التي تصورها ابن الأنباري، فـ"ذو" بمعنى "الذي عند طيء فقط؛ ولم تستعمله العرب، وبناء قاعدة لـ"مذْ" و"منذ" وتفريعها بناء على هذا لا يجوز في مذهب النحاة، لأنها لهجة من لهجات بعض العرب.

2.1.5مفارقة التقعيد للشذوذ اللغوي:

والأصل: التقعيد للمطّرد « الْجَارِي على النَّظَائِر»[32].

- الشاذُّ في اصطلاح النحاة:

عرفه الرماني (ت 384هـ) في رسالته منازل الحروف بقوله:« النَّادِر الْخَارِج عَن النَّظَائِر إِلَى قلَّة فِي بَابه»[33]، وعرفه ابن جني (ت392هـ) في الخصائص بقوله: «ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره .. حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»[34]، وفي التعريفات: «الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته»[35]، وذكر ابن الحاجب(ت 646هـ) أوجهًا لإطلاق مصطلح الشاذ في النحو فقال: «يطلق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن قياس أو غير فصيح»[36].

والشاذ في النحو نوعان: شاذ مقبول ومردود؛ أما المقبول؛« فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأما الشاذ المردود؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء»[37].

وهو عند علماء العربية ثلاثة أقسام، ذكرها ابن السراج (ت 316هـ)في "الأصول في النحو"[38].

أ. ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له:

ومثاله: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: "استحاذ" مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.[39]

ب. ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس:

ومثاله: ماضي "يدع"، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا "ودع"، واستُغْنِي عنه "بترك"، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ[40].

ج. ما شذ عن القياس والاستعمال معا (يطرح ولا يعرج عليه):

ومثاله: ما حكي من إدخال الألف واللام على اليَجدعُ[41].

- وتكمن المفارقة في التقعيد للشذوذ اللغوي أن بعض النحاة التقليديين أثناء سبكهم للقواعد النحوية اعتمدوا على القليل النادر والشاذ أحيانا؛ فقعّدوا له، معترضين بذلك المبدأ العام وهو الاطّراد حيث تبنى القاعدة ولا يُرَاعَى فيها مبدأ الشيوع والكثرة، وهو كثير في مذهب الكوفيين، الذين «رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة..»[42].

وذكر السيوطي في بغية الوعاة هذا فقال راويًا عن ابْن درسْتوَيْه: «كَانَ الْكسَائي يسمع الشاذ الَّذِي لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة فَيَجْعَلهُ أصلا ويقيس عَلَيْهِ فأفسد بذلك النَّحْو»[43]، وهذا يرجع إلى كون مذهب الكوفيين مذهب سماع لا قياس-عكس البصريين-.

3.1.5 مفارقة التقعيد المهمل للكثرة المسموعة: والأصل: التقعيد لكل ما خرج عن حد القلة[44].

إن من معايير التقعيد عند النحاة التقليديين أن تبنى القاعدة على مبدأ الشيوع و الكثرة -كما سبق وذكرنا-، إلا أنه ثبت في العنصر السابق أنّ بعضهم عمد إلى التقعيد للشاذّ دون مراعاة مبدأ الكثرة، أما في هذا العنصر فهو يعمد إلى العكس، حيث يهمل الكثرة المسموعة المستعملة في كلام العرب ولا يقعدون لها حتى يَثْبُت إخراجها عن أصلها ولا تُخَصُّ بحكم حتى يُتَثبّت من ذلك، ولو وضع لها قاعدة فإنها مما يحفظ ولا يقاس عليه، يقول عصام علي الدردير موضّحا نظرة النحاة التقليديين لهذا: «ليس كل ما يكثر استعماله يصبح له حكم خاص يخرج به عن أصله، وإنما الأصل أن يجري على بابه حتى يعلم أن العرب قد أخرجته عن أصله وخصته بهذا الحكم، وهذه الألفاظ التي تندرج تحت هذه الكثرة قد خرجت عن أصلها، ومن ثم خصها النحاة بهذه الأحكام الخاصة، وعدوها قواعد غير منتجة، ولا يجوز القياس عليها، وأطلقوا عليها لفظ سماعي، أي تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»[45].

ومثاله: وُرُودُ المصدر نعتا في كلام العرب – بكثرة- نحو: هذا قاضٍ عدْلٌ، وهذا مريضٌ صَبْرٌ ومنه قول امرئ القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكَنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[46]

وهـو في القـرآن كثير، إلا أنـه غير مطّـرد عنـد النحاة التقليديين وعدَّ في الشاذ؛ أنْ كان خلاف الأصل وخلاف قاعدة النعت الذي يشترط فيه الاشتقاق[47]، فكانت المفارقة في اطراد القاعدة قياسا، وشذوذه سماعا رغم الكثرة المسموعة.

4.1.5 مفارقة التقعيد للشاهد الواحد: والأصل: التقعيد لكل ما اطّرد وكثرت شواهده[48].

تتضمن مدونة النحو التقليدي قواعد تمّ بناؤها على المثال الواحد الذي لم يسمع غيره في لغة العرب، منحرفين -مرة أخرى- عن مبدأ الكثرة والاطّراد؛ وغيرها من الشروط التي وضعوها؛ والتي منعتهم حتى من الاستشهاد بالقراءات الشاذة وبعض الحديث النبوي، وهنا تكمن المفارقة.

وهذا الانحراف من الغالب الشائع لدى الكوفيين؛ وهو ما دفع أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) شارح المفصل إلى قولته الشهيرة: «الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا وبَوَّبُوا عليه»[49].

<u>ومثاله</u>: وهو الأشهر في هذا الباب – إجراء **"فَعُولَةَ"** مجرى **"فَعِيلَةَ"** وهو كل ما ورد في بابه «وذلك ... لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك، ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهو»[50].

وتعد **"شَنُوءَةُ"** أُمّ المسألة ومدارها؛ والنّسب إليها **"شَنَئِيٌّ"** إجراءً على فعيلة نحو: حَنِيفَةُ حَنَفِيٌّ، يقول ابن جني: و«لك -من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبَةَ: قَتَبِيٌّ، وإلى رَكُوبَةَ: رَكَبِيٌّ وإلى حَلُوبَةَ: حَلَبِيٌّ قياسًا على شَنَئِيٌّ»[51].

وقد برّر التقليديون هذا بقولهم: «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته له»[52] وهي المفارقة.

5.1.5 مفارقة التقعيد المبني على القياس المحض: والأصل: الاحتجاج بما ثبت سماعه عن العرب[53].

ينبغي لمن تصدّر للتقعيد النحوي مراعاة معيار مهم أثناء ذلك؛ وهو أن تكون «القاعدة وصفا لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطّردًا حتى يعبّر عنه بقاعدة»[54]؛ أي أن تبنى القاعدة على السماع ثم تثنى بالقياس، إلا أن النحاة التقليديين في كثير من الأحيان « لم يعتمدوا في وضع القاعدة على الاستقراء وحده بل اعتمدوا على القياس الذي كانت له مكانة كبيرة لديهم»[55] منجرفين خلف معيارية القياس لدرجة وضع قواعد نحوية لا يَشُذُّ عضدَهَا سماع وارد في لغة العرب؛ وهذا ما وسّع دائرة الخلاف بينهم واضطرهم إلى الجدل والمحاججة العقلية، كلٌّ ومذهبه.

<u>ومثاله</u>: ترخيم العلم المركب بأنواعه؛ المركب الإضافي كآل عكرمة؛ ترخيمه: آل عكرم (وهو مذهب

الكـوفيين)[56]، والإسـنادي كتـأبط شـرا؛ وترخيمـه: يـا تـأبط[57]، والمزجي كَمَعْـدِيكَرِبَ؛ وترخيمـه: يـا معـدى[58]، وللنحـاة في ذلـك مـذاهب وأقـوال، والسـبب القيـاس المحض دون ثبوت السماع.

6.1.5 مفارقــة تنــاقض التقعيــد: والأصــل: ضبط القاعدة وعدم نقضها بأخرى والسير على ما سار عليه السّواد الأعظم من علماء العربيّة[59].

لقـد عمـد بعـض النحـاة التقليـديون أثنـاء البحث عن الشاهد النحوي إلى حشر لهجات العرب - على اختلافها- إلى جانب اللغة الشائعة لدى العرب، وهو الذي نجم عنه ولادة معضلات في النحو التقليدي، ولعـلَّ أبرزهـا : مشـكلة **"اضـطراب القواعـد النحويـة وتناقضـها"**؛ النّاجمـة عـن الخلـط؛ النـاجم بـدوره عـن **"تضارب الأقيسة"** بسبب الطريقة التي اعتمدها هؤلاء في معالجـة اللغـة ، وأنهـا مجمـوع لهجـات العـرب، وهـو المنهج الـذي حمـل القواعـد النحويـة على الـدخول في مغبة التناقض، ومردّ هذا كله إلى الجنوح عن العرف اللغـويّ، «واقتصـار هـذا العـرف على زمـن خـاص وبيئـة خاصة؛ لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسـة كلاهمـا للخلـط وعـدم الدقـة؛ إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغويّ لبيئة خاصة في بيئة أخرى ...» [60]،- وهذا ما لم يحدث-.

لعـدم اعتمـاد النحـاة التقليـديين على بيئـة معينة ولا زمن معين، يحملهم على صلاح دراساتهم، بل شـملت عمليـات مسحهم قبائلَ عربيـة عديـدة، يختلـف نطقها وزمانها الممتدُّ لثلاثة قرون، وقد ترتب عن ذلك بنـاء القاعـدة على مـادة « متعارضـة متصـادمة ينـقض بعضها بعضا ، وقد تجلى هـذا التصـادم والتعـارض في القواعد في كثرة الوجوه التي تروى للظاهرة الواحدة أو في الموضوع النحويّ الواحد ، وكان المنهج السليم يقضي بأن يقصر النحاة دراستهم للغة على عصر محدد يضمن فيه استقرار اللغة ومحافظتها على خصائصها بحيث لا تحدث في أثنائه تغيرات ذات أهمية »[61].

إذن كـان الأولى ألا يخلـط النحـاة التقليـديون بـين لغـات العـرب و لهجاتهـا، ممـا انعكـس سـلبا على الدراسـة، ويمكـن «التحقـق مـن مظـاهر ذلـك بتصـفح كتـاب **"ارتشـاف الضـرب"** لأبـي حيـان – وهـو أحـد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو – حيث (كـذا) تضـطرب الأفكار وتتعـدد الوجـوه وكل منهـا يجـد سـنده في اللغـات التي تتـدافع وتخـتلط ...» [62] والتي تستدرك أحيانا على العام من القواعد أو تناقضها تماما في بعـض الأحـايين، وهـو مـا زاد النحـو تعقيـدا « فلـو أن الـرواة وقفـوا في اسـتنباط قواعـدهم عنـد اللغـة الأدبيـة التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكـريم لجنبـوا أنفسـهم الكثير مـن الـمُهَاتَرَات والجـدل حـول ما يجـوز وما لا يجـوز ، ولكنهم حـاولوا إقحـام تلك الصـفات المحليـة للهجـات العربيـة فبـدت لنـا القواعـد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه » [63].

<u>ومثالـه</u>: **"لعـلَّ"** المصـدرية الناصـبة ، التي تنصب الاسم وترفع الثاني ولكن لغة عقيل على مذهب الجرّ، يقـول فاضل السـامرائي:« الجر بلعل لغـة عقيـل، والنصب بها، لغـة سـائر العـرب»[64]، وربمـا نجـد البعض يختـار لهـا نصـب الاسـمين؛ كمـا فعـل الأخفـش حـين ألحقها بـ "ليت"[65].

ومـن المعـروف أيضـا أن الحكـم العـام لـلأداة **"لن"** النصب للفعل المضارع، إلا أن الجزم بها وارد على ما حكاه اللحياني[66]، وأنه شائع في بعض لغات العرب، كما حكى الجزم بـ "أنْ" في لغة بني صباح[67].

7.1.5مفارقة التقعيد بالحمل على التوهم:

والأصل: التثبّت والسّماع -سبق ذكره-.

إن الحمل على التوهم في مصطلح التقليديين «تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون؛ وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة؛ والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم»[68]، وذلك لتحقيق الاطّراد في الباب النحوي، والتقليل من الشاذ عنه.

وكثيرا ما أوقعوا أنفسهم في ورطة بسبب هذا الإجراء؛ حيث يرتبط توهمهم في بعض الأحيان بالنص القرآني، فليس كل القرآن موافق لقواعدهم؛ من هنا عملوا على توجيه أساليبه المخالفة لقواعدهم بناءً على ذلك، والحمل على التوهم هو نفسه الحمل على المعنى، إلا أن **"الحمل على المعنى"** يستعمل تأدبًا مع القرآن، و**"التّوهم"** يستخدم مع غير القرآن، إلا أن أدبهم هذا لم يكن بمحله فالأولى أن تخضع القاعدة النحوية للقرآن وليس العكس.

وقد عقد ابن جني للحمل على المعنى فصلا في الخصائص يقول في مقدمته: «اعلم أن هذا الشَرْح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك ...»[69].

وقد انقسم العلماء منذ القديم بين مؤيد ومعارض لهذه المسألة، إذ كيف يُقِرُّ التقليديون "السماع" معيارًا للتقعيد النحوي ثم لا يلبثون يعارضونه بهذا الإجراء؛ القائم على افتراضات تخيّلية غير قائمة على دليل وتوهمات مخالفة لما هو عليه العرف اللغوي عند العرب؟، مستعينين به في محاولاتهم للتوفيق بين القاعدة النحوية والتطبيق.

ومثاله: وهو الأشهر في بابه:

دخول **"الباء "** في خبر **"ليس "** و **"ما " العاملة عملها**؛ واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا له شروطًا؛ يقول ابن هشام:«وَشرط جَوَازه صِحَة دُخُول ذَلِك الْعَامِل المتوهم وَشرط حسنه كَثْرَة دُخُوله هُنَاكَ»[70]؛ ولهذا استحسنوه في خبر **"ليس"** دون "كان" -لندرته- ، وشاهده قول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ... وَلَا سَابِقٍ شَيئًا إِذَا كَانَ
مَضَى ... جَائِيًا[71]

وفيه جرّ **"سابقٍ"** بالعطف على توهم وجود **"الباء"** في خبر **"ليس"**.

8.1.5 مفارقة التقعيد للشاهد الشعري دون النثري وللغة الأدبية دون الخطاب اليومي: والأصل: التقعيد لكلّ فصيح توفّرت فيه شروط النحاة.

و مما أوخذ عليه النحاة التقليديون أيضا اقتصارهم في التقعيد على اللغة الأدبية، وتحييدهم لغة التخاطب اليومي، واعتمادهم على الشعر كثيرًا في استنباط القواعد، مع أن للشعر لغته الخاصة به،

يقول عبده الراجحي: «إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدّثها أصحابها وإنما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني ، أي إنّه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم ، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية»[72]، وهذا حرم النحو والنحاة ثروة لغوية وشواهد جمّة؛ كانت لتغنيهم وتصحح مسارهم خاصة في باب الشاذ والقياسات المحضة.

ثم ثنّى بقوله: «وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقررون أن هناك مستويات مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية ... وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة، ولم يكن مناص، من أن يواجهوا نصوصًا من هذا المستوى الأدبي، تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى الضرورة أو الشاذ، بل إلى وضع نصوص تسند هذه الأحكام»[73]،ولولا هذا لَكَانَ النحوُ غير النحو الذي بين أيدينا، ولكانت القواعد أكثر دقة وأجود سبكًا.

9.1.5 مفارقة التقعيد للمثال النحوي المصنوع: والأصل: التقعيد للشاهد المسموع المتوفرة فيه شروطهم.

لقد صادف التقليديون في طريقهم للتأصيل لقواعد النحو مسائل تفتقر للشاهد النحوي مما اضطرهم لتوظيف **المثال المصنوع** المستوحى من الاستنباطات العقلية للنحاة، وهو معروف عندهم على أنه «تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقًا لقاعدة نحوية ومثالا عليها»[74]؛ وذلك لتقريب أفكارهم وتوضيحها وبرهنة عليها؛ كون هذه المسائل، ليست لها شواهد واقعية، إلا أن هذا المثال في مرحلة ما حاد عن وظيفته؛ حيث أصبح ينمُّ عن تعصب أصحابه لرأيهم وانتصارهم لمذهبهم فغابت عنه الموضوعية في الطرح.

« وذُكِرَ أن في "كتاب سيبويه" منها خمسين بيتا ... ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه»[75].

وباتّباع هذا الاجراء لم يكتف النحاة التقليديين بخرق قاعدة التقعيد للفصيح من لغة العرب وتعديه إلى التقعيد لبعض اللهجات -بعضها انقرض-؛ بل وصنعوا لها شواهد وأمثلة، وإن هذا – لعمري- من أغرب المفارقات النحوية.

<u>ومثاله</u>: ما صنعه الكوفيون من أمثلة لنصرة مذهبهم، نحو: صَوْغُ **"أُحَاد حتى عُشَار"** على وزن **"فُعَال"**، «روى خلف الْأَحْمَر (ت 180هـ) أَنهم صاغوا هَذَا الْبناء منسقا إِلَى عشار، وَأنْشد عَلَيْهِ مَا عزي إِلَى أَنه مَوْضُوع فِيهِ:

قُلْ لِعَمْرٍو: يَا بنَ هِنْدٍ لَو رَأَيْتَ الْيَوْمَ شَنَّا

لَرأَتْ عَيْنَاكَ مِنْهُم كُلَّ مَا كُنْتَ تَمَنَّى

إِذْ أَتَتْنَا فَيلَقُ شَهبَاءِ مِن هُنَا وَهنَا

وَأَتَتْ دَوْسَرُ والملحَا ءُ سِيرًا مُطمَئِنَّا

وَمَشى الْقَـوْم إِلَى الْقَـوْ م آحَـــادًا وَأُثْنَـــى

وَثُلاثَـــا ورُبَاعًـــا وخَمَاسًـــا فَأَطَعْنَـــا

وَسُدَاسًـــا وَسُـــبَاعًا وَثُمَانًـــا فاجْتَلَـــدْنَا

وَتُسَـــاعًا وعُشَـــارًا فَأَصَـــبْنَا وَأَصَـــبْنَا

لَا تَـــرَى إِلَّا كُمِيًّـــا قَـــاتِلًا مِـــنْهُم وَمنَّـــا»[76]

10.1.5مفارقـة التقعيـد المتضـارب لاخـتلاف روايـة الشـاهد النحـوي: والأصـل: التثبـت مـن روايـة الشاهد ولفظه وقائله، وقبيلته وطبقته.

تعـدُّ ظـاهرة اخـتلاف روايـة الشـاهد الشـعري مـن الظـواهر الضـاربة في القـدم؛ المنتشـرة في كتـب النحـو؛ والتي شكّلت جدلا واسعا حولها، يقول السيوطي: «كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضـها دون بعـض، وقـد سـئلت عـن ذلـك قـديما فأجبـت باحتمـال أن يكـون الشـاعر أنشـده مـرة هكـذا ومرة هكذا»[77]، وقد يكون سبب الاختلاف غير هذا، وهي نوعان:

أ: الاختلاف حول صاحب الشاهد النحوي وصحة نسـبته إليـه: يـؤدي الاخـتلاف حـول صـاحب الشـاهد النحـوي للاخـتلاف حـول زمنـه وقبيلتـه وطبقتـه، وهـذا مهم في النحـو، وقـد ينتج عنـه، خلـط في لغـات العـرب، واضـطراب في القواعـد النحويـة إذا لـم يُتَثَبَـت منـه ويضبط.

ب: واختلاف لفظه: وهـذا الثـاني قـد نتج عنـه كـمٌّ لابـأس بـه مـن الآراء والأقـوال؛ حيـث بسـببه قـد يـتم إثبات القاعدة أو نفيها، كما أنه في بعض الحالات يروى بـوجهين أحـدها يصـلح أن يكـون شـاهدا عكـس الآخـر الذي قد ينجم عنه خلوه من وجه الاستشهاد.

وهـذا مـا شـكّل مفارقـة نحويـة، حيـث إن النحـويين اعترفـوا بهـذه الظـاهرة وبوجودهـا ، وبعـض الاختلافـات إنمـا كانـت نتيجـة اخـتلاف لهجـات العـرب أو بسـبب تصحيف أو تحريف أو وضع نالها؛ انتصارا لقاعدة ما أو ردّها؛ وكان من السـهل علـيهم ردّهـا أو ترجيح أحـدها أو الإحالـة إلى روايتها الصحيحة، إلا أنهم اتخـذوها شـواهد وبنـوا علهـا قواعـد أسـهمت في خلـق جـدلٍ نجـم عنـه معضلات في التقعيد وتضارب في الآراء.

ومثالـه: تضـارب الأقـوال بين إعمـال **"ظنّ"** وإلغائها حـين تتوسّـط الجملـة، والسـبب شـاهد شـعري ورد بروايتين، وهو قول الشاعر:

شَـجَاكَ –أَظُنُّ- رَبْعَ (ربعُ) وَلَـــمْ تَعْبَـــأْ بِقَـــوْلِ
الظَّاعِنِينَـــــــــــا العَاذِلِينَـــــــــــا[78]

روي برفع "ربع" ونصبها، فرواية النَّصب تُعْمِل "ظنّ"، ورواية الرفع تلغي عملها[79]، ومن هنا أثبتت رواية النصب قاعد إعمال "ظن" عند توسطها، وأثبتت رواية الرفـع قاعـدة إلغـاء عملهـا، وبالتـالي تـم إثبـات كلتـا القاعدتين وإن كانتا متناقضتين.

11.1.5 مفارقة التقعيد المبني على شاهدِ المجْهُولِ: والأصل: عدم الاحتجاج بكلام المجهول[80]؛ الذي لا يعرف اسمه وعصره.

ولعل من أوائل القائلين بهذا القول ابن الأنباري في "مسائل الخلاف"؛ حيث لا يرى بحجّية شاهد المجهول[81]،وهذا ما نقله السيوطي عنه:« لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرح بذلك ابن الأنباري في "الإنصاف" وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم»[82]، ورغم هذا لم ير التقليديون حرجًا في قبول شواهد المجاهيل في أمّات الكتب؛ وكتاب سيبويه على رأسها، واثقين ثقة عمياء في عدالته ونزاهته.

ومثاله: ما أتى به سعيد الأفغاني، بزَعْم بعض التقليديين جواز اجتماع "كي" و "أنْ" على فعل واحد، واحتجوا لذلك بقول مجهولٍ:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ وَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ
بِقِرْبَتِي بَلْقَعِ[83]

وهو قولٌ ساقطٌ لا تبنى عليه قاعدة، وما بني عليه ساقط فاسد[84].

2.5 مفارقة القاعدة النحوية:

لم نقف على مفهوم مفارقة القاعدة النحوية فيما تصفحناه من كتب؛ فحاولنا وضع مقاربة بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة؛ فتوصلنا إلى ما مفاده أن: **(مفارقة القاعدة النحوية هي مخالفة الظاهرة اللغوية للقاعدة النحوية التي وضعت لها بعدم التوافق بين جزأين من أجزاء التركيب الجُمَلِيّ في الحكم، التذكير والتأنيث، الإفراد والتثنية والجمع، الرفع والنصب والجزم، والتبعية والإسناد ... رغم وجود علاقة بينهما)**؛ حيث يحس السامع أن التركيب لا يوافق الصورة اللغوية النمطية التي اعتادها وأن بين وحداته تنافر، مما يخلق لبسا في تلقي المعنى، وبها تؤكد قضية عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع عن العرب، مما ألجأ التقليديين إلى التأويل و« محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد»[85]، وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعضّد هذا القول -تمثيلا لا حصرا-:

1.2.5 مفارقة العدد:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في الإفراد والتثنية و الجمع، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في العدد ومفارقة النعت للمنعوت في العدد، مفارقة البدل للمبدل منه في العدد.

وسنكتفي بمثال واحد حول **مفارقة النعت للمنعوت في العدد:**

فالنعت في النحو التقليدي هو ذلك «التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به»[86]،تكمن هذه المفارقة في تضاد النعت مع منعوته أحيانا، وذلك بتنافرهما تركيبيا؛ بعدم تطابقهما عدديا أو جنسيا أو اعرابيا، فينجم عن ذلك التباس دلالي، «فبدلا من أن يكشف النعت عن صفة من صفات المتبوع تُعِينه، يُلحِقُ به صفة ليست منه؛ تموّهه وتُدلِّسه»[87]، إذًا فبدل أن يقوم بمهمته في التدليل عن منعوته (إيجابا) يكسوه بصفة جديدة مضادّة لأهم

صفة فيه (سلبا)[88]، وهو ما يخلق موجة من التوتر في ذهن المتلقي، بمخالفتها لتوقعه.

كقول مزاحم العقيلي:

لَظَـلَّ إِلَيْهَـا رَانِيًـا أَوْ تَخَلُّـبُ جَـدْوَى والكَـلَامُ
لَحَطَّـــــــــــهُ الطَّرَائِـــــــــــفُ[89]

يقول ابن جني: فَوَصْفُه الكلام بالجمع، «إنما ذلك وصف على المعنى، كما حكى أبو الحسن عنهم، من قولهم: **"ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض "** وكما قال: **"تراها الضبع أعظمهن رأسا"** فأعاد الضمير على معنى الجنسية لا على لفظ الواحد، لما كانت الضبع هنا جنسًا»[90]، بمعنى آخر؛ يجوز مخالفة النعت للمنعوت إذا ما كان المنعوت يعبّر عن جنسه.

2.2.5 مفارقة الجنس:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في التذكير والتأنيث، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في الجنس، ومفارقة الفاعل للفعل في الجنس، مفارقة النعت لمنعوته في الجنس، ومفارقة البدل للمبدل منه في الجنس.

وسنكتفي بمثال واحد حول **مفارقة الخبر للمبتدأ في الجنس:**

يعرّف الخبر في اللغة المعيارية بأنّه « اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ، ويتمم معناه الأساسي»[91]، إلا أنه في اللغة الشعرية يسير عكس ما وضع له؛ حيث يدفع المتلقي إلى التساؤل عن علاقته بالمبتدأ؛ كأن لا يطابقه في الجنس والعدد، وهما شرطان لازمان على ما أقرّه الدماميني (827هـ) في قوله: « و يجبُ أن يكون هو ، (أي الخبر) طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك»[92].

قد يراه التقليدي شذوذا أو ضرورة، ولكن في الدرس الحديث مع التأويلية والتداولية هو غير ذلك، وأن إدراجه في النصوص هو من قبيل خلق بؤرة توتر تضمن انفتاحيتها، وهو ما ينتج هذا النوع من المفارقة.

كقول: طُفَيلٌ الغَنَويّ:

إذْ هِـي أحْـوى مِـنَ والعينُ بالإثمِدِ الحاريّ
الرِّبعِـــيّ حاجبُـــهُ مَكحـــــــــولُ[93]

وكان الأولى أن يقول(مكحولة) فالعين مؤنثة، وقد ذهب النحاة التقليديون في تأويلهم إلى تقدير الكلام (الطرف مكحول)، ومنهم من رآه ضرورة استدعتها القافية، وليس الجاهليُّ من يلجأ للضرورة -إلا نادرا-، وإنما هو منه على السعة والاختيار؛ أنْ كانت اللغة طيّعةً بيده؛ ولامتلاكه القدرة على الاحتيال لمثل هذا.

3.2.5 مفارقة الإعراب:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في الحركة الإعرابية (خفض ورفع ونصب وجزم)، ومنه مفارقة قلب المفعول فاعلا والعكس، ومفارقة عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، ومفارقة قطع التابع عن المتبوع، وغيرها.

وسنكتفي بمثال واحد حول **مفارقة قلب الفاعل مفعولا:**

لقد أجمع التقليديون على تخصيص علامة إعرابية لكل من الفاعل و المفعول؛ برفع الأول ونصب الثاني، إلا أن في كلام العرب مواضع يُحَمَّلُ فيها المفعول

معنى الفاعل والفاعل معنى المفعول، فيحل أحدهما مكان الآخر إعرابيا، واختلفوا حول حكمه، وذهب معظمهم إلى الجواز؛ منهم ابن مالك في ألفيته؛ حين يقول:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا
يُلْتَبَسْ فَلَا تَقِسْ[94]

يقول الأشموني (900هـ): « أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: "خرق الثوبُ المسمارَ»[95].

كقول الأخطل:

عَلَى العِيرَات هَدّاجونَ نَجْرانَ أَو بَلَغَتْ
قَدْ بَلَغَتْ سَوآتِهم هَجَرُ[96]

يقول عبد الحسين الفتلي معلقا على هذا البيت: « الشاهد فيه نصب الفاعل ورفع المفعول، فـ"**السوآت**" منصوب وهو فاعلٌ معنًى، و"**هجرُ**" مرفوع وهو مفعول به عكس الأول، فالسوأة: هي البالغة إلا أنه قلبها قلبا في المعنى، فجعل ما حقه أن يكون فاعلا مفعولا، وما حقه أن يكون مفعولا فاعلا، ومثل هذا: خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر»[97].

6.خاتمة:

إنه مما يجب على الدارس لهذه القضايا والمفارقات -التي حاولنا لملمة بعضها في سياق واحد- النَظَرُ إلى النحاة بعين الانصاف، وعُذرُهُم فيما انتهجوه من معايير تقعيديةٍ، وذلك أن غايتهم كانت خدمة القرآن الكريم والعربية، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان وعبّر عنه أفضل تعبير فقال: «فماذا عسانا أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابسات؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقًا منهجيةً لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوه ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟ إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة إلا لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النص القرآني من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، ما فكروا في ذلك الزمان بعينه، والمكان بعينه في إنشاء النحو، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن، أن يدرس اللغة التي أنزل بها»[98].

بل ويرى أنه لم يكن بوسعهم انتهاج غير هذا المنهج، فقال: «ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانةً للغاية التي سعوا إليها، وإجهاضًا للغرض النبيل الذي عملوا من أجله ...»[99]، ويكفيهم فخرا أنه كان لهم السبق في إنشاء هذا العلم ومنهجه دون مثال يحتذى.

عموما أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كلّ مخالفة منهجية في التقعيد وكل ظاهرة لغوية تشذ عن قاعدتها تدخل تحت مسمى المفارقة النحوية.

- إن تضارب الآراء المنهجية في التقعيد بين المدارس التقليدية للنحو هو ما أسهم في خلق ظاهرة المفارقة في النحو العربي.

- إن بعض مفارقات التقعيد تحملنا على إعادة النظر في منهج الأوائل في بناء القاعدة النحوية والنظر في روايات الشاهد الشعري والشواهد

المصنوعة، وإعادة تبويب النحو بالاعتماد على الفصيح فقط كون نحاة العصر يملكون من الوسائل ما لم يملكه الأوائل.

- حمل النحو -بوصفه علما تجريديا- الباحثين على التعامل معه بأسلوب جافٍّ، وهو ما دفعهم إلى أن ينظروا للشاذ من المسائل نظرة سطحية قاصرة، ومن ثمّ تأويله وإدراجه تحت قاعدة ما؛ دون مراعاة المعنى والقصد، وهو ما أوقعهم في حرج شديد خاصة أثناء تعاملهم مع القرآن الكريم، إلا أن المتأخرين منهم حاولوا تدارك الموقف وَلَانَ جانبُهم للاهتمام بالدلالة أكثر؛ مع ظهور علم الدلالة التركيبي في المدارس اللسانية الحديثة.

- خلاصة ما تطرقنا إليه من مفارقات -سواء في التقعيد أو في القاعدة- مردّه إلى مفارقة كبرى يمكن أن نطلق عليها "**مفارقة التقعيد المبني على الاستقراء الناقص**"؛ كون النحو وليد الاستقراء؛ حيث إنه لمن المعلوم بالضّرورة أن لغات القبائل العربية المعتمد عليها في التقعيد من طرف النحاة التقليديين لم تشمل كل لغات العرب ولهجاتها؛ على اختلاف أساليبها وتراكيبها، حيث إن العربية أوسع من أن تجمع، كما أن ما ضاع منها أضعاف مضاعفة مما دوّن، ومن هذا المنطلق تمّ انتاج أحكام نحوية –بعضها- هشّة وقاصرة بسبب ذلك؛ لا تصمد أمام النقد، بسبب بنائها وصياغتها على استقراء ناقص، ولو تم توسيع دائرة الاحتجاج، لما كان ذلك.

- إذا وردت مفارقة القاعدة في الشعر؛ فغايتها جمالية -غالبا- وليس شرطا أن تدرج تحت باب الضرورة الشعرية، ولا يمكن أن ترد في غير اللغة الشعرية، ولا تتأتى إلا للشعراء؛ الذين هم كما قيل أمراء الكلام، يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، ليكون الشاعر هو الوحيد الذي له قدرة التمرد على السلالم والقوالب والأنماط المعيارية للمعاني.

- إن مفارقة القاعدة وإن نظر إليها البعض على أنها ثغرات في النحو، وجد فيها الدرس الساني الحديث جمالية؛ وذلك أثناء دراساتهم للبنى العميقة،؛ حيث إن بعض من مارس هذه المفارقات في كتاباته كان له تصور مختلف لها ونظرة فنية، واعتمد في نسجها على سلطة المعنى أكثر من اعتماده على سلطة اللفظ.

- إن جملة المآخذ والانتقادات والثغرات التي أدرجها الباحث تحت مسمّى المفارقة، لا يعني خيبة سعي النحاة التقليديين في استقراء الظواهر اللغوية؛ وإنما كان ذاك في بعض القواعد الجزئية والأحكام الخاصة؛ حيث لا يكفي فيها الاستقراء الناقص بل تحتاج إلى أكثر من ذلك ، كما تحتاج إلى إدامة نظر في الأدلة، لعلها تحتمل من التأويل ما منعوه أو تمنع عمَّا احتملوه.

- عموما لولا تقعيد التقليديين للنحو على هذا النحو لما عرفنا الشاذ في أحكامه وقواعده، ولا عرفنا المفارقة النحوية، ولا الْتُفِتَ إلى الفوائد والمُلَحِ المترتبة عن الخلاف بين لغات ولهجات العرب، ولما وجدنا مادة تطبيقية للدرس اللساني والنحو التوليدي خاصة.

ولعلّ هذا يدفعنا لإنهاء هذه الورقة البحثية بإشكالية تصلح أن تكون مشروع مقال آخر ومفادها: كيف ينظر الدرس اللساني والمدارس النحوية الحديثة للمفارقة النحوية؟، وكيف تمَّ توجيهها؟

7.الهوامش والإحالات:

[1] أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،ج10، ط3، 1414ه مادة قعد، ج03 ص361.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] مجد الدين بن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، دط 1399ه/1979م،ج04، ص86.

[4] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة قعد، ج3، ص361.

[5] الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،ط01، 1403ه/1983م، ص171.

[6] العربي بن السنوسي القيرواني، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تح: عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، القاهرة مكتبة النهضة العربية بيروت، ط01، 1409ه/1989م، ص35.

[7] محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية، (مجلة البحث العلمي و التراث الإسلامي)، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع 14، ص12-13.

[8] أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة بولاق، مصر، ط03، 1316ه، ج01، ص74.

[9] ابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، تح: محمد الزحلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط02 1418ه/1997م، ج01، ص30.

[10] أحمد بن محمد الحموي، غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01 1405ه/1985م، ج01، ص51.

[11] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، ج01، ص140.

[12] محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية –تحليل ونقد.، دار الفكر، دمشق، ط01، 1428ه/2007م، ص28.

[13] محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، وأثرها في اختلاف الفقهاء، دار الصفاء، الجزائر، دار ابن حزم بيروت، ط01 1421ه/2000م، ص71.

[14] المصدر السابق، ص72.

[15] ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة،، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2004م، ص118.

[16] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2006 م، ص101.

[17] محمد أحمد العمروسي، دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي، رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص300.

[18] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1993م، ص131.

[19] عصام علي الدردير، التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث الحديث، رسالة دكتوراه، قسم النحو و الصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 2006م، ص04.

[20] ينظر: محمد يوسف حبلص، علم اللسان العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط01، 1414ه/1994م، ص235.

[21] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م، ص155.

[22] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط01 1418ه/1998م،ج01، ص167.

[23] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص155.

[24] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج01، ص167.

[25] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط05، 2006م، ص15.

[26] علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي،، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، دط 1393ه/1973م ص26-27.

[27] ينظر محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط01، 2006م، ص253.

[28] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج02، ص457.

[29] «ابن عقيل 1/ 236، والخزانة 4/،370 والأمالي 2/ 151، وجمهرة اشعار العرب 250، والأصمعيات 98 واللسان 16/ 24، وهو في كتب الأدب، برواية (أبا المغوار) وهو خلاف ما في كتب النحو واللغة كما هنا بالاصل من أنه مجرور بلعل في لغة عقيل»

(ذكره الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي في تعليقاته على "شرح شواهد المغني").

[30] جمال الدين، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ط06، 1985م، ص35-36.

[31] كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط01 1424هـ/2003م، ج01، ص317.

[32] أبو الحسن الرماني، رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، 1984م، ص73.

[33] علي بن عيسى الرماني، رسالة في منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، دط، دت، ص73

[34] أبو الفتح بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، دت، ج01، ص98.

[35] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص124.

[36] ابن الحاجب المالكي، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل – بيروت دط، 1409 هـ/1989م، ج2، ص774.

[37] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص124.

[38] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج01، ص57.

[39] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[40] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[41] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[42] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 07، دت، ج02، ص295.

[43] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان ج02، ص164.

[44] ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط02 1427هـ/ 2006م، ص152.

[45] التأصيل في التراث النحوي، ص215-216.

[46] ديوان امرئ القيس، تح: حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط05، 2004م، ص118.

[47] ينظر: جمال الدين ابن هشام، شذور الذهب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، دت، ص30.

[48] ينظر: ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، دت، ج01، ص98.

[49] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص157.

[50] ابن جني، الخصائص، ج01، ص116.

[51] المصدر نفسه الصفحة نفسها.

[52] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص216.

[53] ينظر: المصدر نفسه، ص67.

[54] تمام حسان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط04، 2001م، ص158.

[55] حماسة عبداللطيف، الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط01، 1979م، ص87-88.

[56] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج01، ص284.

[57] ينظر: نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1419هـ/ 1998م، ج03، ص74.

[58] ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2005م ص252.

[59] ينظر: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1422هـ/2002م، ج02، ص993.

[60] محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1981م، ص11.

[61] نعمة رحيم العزاويّ، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط 2001م، ص136.

[62] محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1976م، ص165.

[63] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط08، 1992م، ص48.

[64] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 1420 هـ/2000 م ج01، ص29.

[65] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، دط دت، ج01، ص490.

[66] المصدر نفسه، ج02، ص368.

[67] المصدر نفسه، ج02، ص363.

[68] عبد الله جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 1422هـ/2001 م، ص30.

[69] ابن جني، الخصائص، ج02، ص413.

[70] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص619.

[71] ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط01، 1408هـ/1988م، ص140.

[72] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث،، دار النهضة العربية، بيروت، دط 1979م، ص48-49.

[73] المصدر نفسه، ص49.

[74] حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص144.

[75] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص101 – 102.

[76] أبو محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط01 1998هـ، ص176–177.

[77] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص63.

[78] البيت يستشهد به في كتب النحو ولم يعز لأحد، أنظر: مغني اللبيب، ص506، وهمع الهوامع، ج01، ص554.

[79] ينظر: بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط01، 1431 هـ/2010 م، ج02، ص877.

[80] ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربة، دار الفكر، بيروت، دط، 2003، ص06.

[81] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج01، ص253، ج01، ص282، ج02، ص355، ج02 ص373، ج02، ص475.

[82] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص123.

[83] من شواهد مغني اللبيب، ص242. وشرح الأشموني على الألفية ج03، ص183.

[84] ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربة، ص06.

[85] علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2007م ص204.

[86] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 1420هـ، دط، دت، ج03، ص270.

[87] قيس حمزة الخفاجي، المفارقة في شعر الرواد، دار الأرقم للطباعة والنشر، بابل، ط01، 2007م، ص243.

[88] ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[89] مزاحم العقيلى، شعر مزاحم العقيلى، تح: نورى حمودى القيس، حاتم صالح الضامن، مجلة معهد المخطوطات، معهد المخطوطات، القاهرة، مج 22، ج01، 1976م، ص106، وفي الخصائص ج01، ص26: لظل رهينًا خاشع الطرف حطه... تخلب جدوى والكلام الطرائف

[90] ابن جني، الخصائص، ج01، ص27.

[91] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15، دت، ج01، ص442.

[92] بدر الدين الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، تح: فاخر جبر مطر، أُطروحة دكتوراه، إشراف: عدنان محمد سلمان، 1410 هـ/1989م، ج01، ص244.

[93] ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تح: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط01، 1997م، ص75.

[94] نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج01، ص425.

[95] المصدر نفسه الصفحة نفسها.

[96] ديوان الأخطل، شر: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 1414هـ/ 1994م، ص109.

[97] ابن السراج، الأصول في النحو، ج03، ص464.

[98] تمام حسان، الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، دط،1420هـ/2000م، ص97.

[99] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.